الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة

الدورة الاستثنائية العاشرة (٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ٢٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ٢٥

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عن أعمال دورته الاستثنائية العاشرة

موناكو، ٢٠-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN: 0252-2101

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

أولا – افتتاح الدورة ١

ألف – افتتاح الاجتماع ١

باء – مناقشة حول القيادة بالإلهام ٥

ثانيا – تنظيم الدورة ٧

ألف – الحضور ٧

باء – إقرار جدول الأعمال ٩

جيم – تنظيم عمل الدورة ٩

دال – تقرير اللجنة الجامعة ١٠

هاء – اعتماد المقررات ١٠

ثالثا – وثائق تفويض الممثلين ١١

رابعا – قضايا السياسات العامة ١١

ألف – بيان السياسات العامة للمدير التنفيذي ١١

باء – حالة البيئة (البند ٤ (أ) من جدول الأعمال) ١٣

جيم – قضايا السياسات العامة الناشئة (البند ٤ (ب) من جدول الأعمال) ١٤

دال – البيئة والتنمية (البند ٤ (ج) من جدول الأعمال) ١٥

خامسا – متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة ١٥

سادسا – مسائل أخرى ١٧
سابعا – اعتماد محضر الأعمال ١٨
ثامنا – اختتام الدورة ١٨
المرفقات
الأول – المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية العاشرة . ١٩
الثاني – موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٨

مقدمة

عقدت الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في منتدى غريمالدي، بإمارة موناكو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد عقدت بموجب الفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ٢٠/١٧ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، والمعنون ''آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية''، ومقرر مجلس الإدارة ١٥/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ المعنون ''جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي''، والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بعنوان ''تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية''، والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، المعنون ''خطة المؤتمرات'' وطبقاً للمادتين ٥ و ٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

أولاً – افتتاح الدورة

ألف – افتتاح الاجتماع

١ – أُفتتحت الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تمام الساعة ٩/٤٠ صباح يوم الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على يد رئيس التشريفات. وبدأت وقائع الاجتماع بتقديم فيلم قصير بعنوان ''حالة الكوكب''.

٢ – وألقى ببيانات افتتاحية كل من السيد روبرتو دوبلز وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا، ورئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛ والسيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة عبر رسالة مسجلة مسبقاً على الفيديو، والسيدة آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وألقته نيابة عنها السيدة إنغابجروك كليفي نائبة المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما أدلى صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو ببيان.

٣ – ووجه السيد دوبلز في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه نيابة عن المكتب والوفود الحاضرة، الشكر إلى الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو لاستضافته الدورة، وللتحضيرات الممتازة، وللترحاب الحار الذي قوبل به الحاضرون للدورة. وأثنى على الأمير ألبرت نيابة عن المجتمع البيئي العالمي لزعامته ولانخراطه الشخصي في صيانة البيئة. وقال إن إنشاء مؤسسة الأمير

ألبرت الثاني أمير موناكو، سيكون بمثابة مصدر مهم لتواصل العمل من أجل حماية البيئة. وحضر الدورة أكثر من مائة وزير ولفيف كبير من كبار المسؤولين والممثلين الآخرين المسؤولين عن البيئة من المجتمع المدني، ومن دوائر الأعمال والدوائر العلمية ومنظومة الأمم المتحدة. ذلك أن كل أولئك بصفتهم ممثلي المجتمع البيئي العالمي الأساسي يتحملون على حد تعبيره مسؤولية الارتفاع إلى توقعات شعوب العالم وتوفير التوجيه بشأن كيفية حل المشاكل ومواجهة الفرص الناشئة التي تؤثر في الكوكب، وكذلك مسؤولية ضمان استدامته.

٤ - وأضاف أنه أُتخذت خطوات واسعة النطاق، منذ انتهاء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، التي عقدت في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ترمي إلى تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الكثير من المجالات ومن بينها تغير المناخ، والنظم الإيكولوجية، وإدارة النفايات والمواد الكيميائية، وتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا، وبناء القدرات. وبفضل قيادة المدير التنفيذي، يحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوات ناجحة في إدارة إصلاحات ناجحة بعيدة المدى، وفي ترتيب أولوياته وتنسيق أعماله وأنشطته الفنية. ومن الأمور ذات المغزى الخاص أثناء الدورة النظر في تقرير توقعات البيئة العالمي الرابع (*GEO-4*) والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣. وقد اشتمل تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع على نتائج علمية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لصُناع القرارات البيئية، كما كانت له أهمية أساسية في صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي وفرت فرصة فريدة للدول الأعضاء لتوجيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة أكثر تركيزاً وتوجهاً نحو تحقيق النتائج. إن شبكة الحياد المناخي التي يزمع تدشينها أثناء هذه الدورة الحالية تستحق الدعم بصورة خاصة، فهي تشجع الحكومات على جميع المستويات على قبول فكرة بناء مجتمع محايد مناخياً. وتمنى السيد دوبلز للممثلين مداولات مثمرة، وحثهم على كفالة تسيير الدورة الاستثنائية العاشرة بروح من التعاون والتوافق. وبصدد اختتام كلمته هنأ السيدة أنجيلا كوربر لتوليها منصب نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - وأعرب السيد بان كي مون، في بيانه عن سعادته باستقبال الممثلين في الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس/المنتدى، ملاحظاً أنه من خلال دورات مماثلة لهذه استطاع وزراء البيئة وممثلون آخرون ولأكثر من عشرين عاماً، تقديم حلول بناءة وخلاقة للتحديات التي تمثلها الاستدامة العالمية. وأن الممثلين ومن كانوا قبلهم قد ساهموا في الإمكانيات الحقيقية لإقامة اقتصاد أخضر وذلك بوسائل من بينها وضع إطار للتغير المناخي، وتبادل حصص الكربون، وأسواق الكربون. وأن المجلس/المنتدى إذ يسترشد بخطة بالي الاستراتيجية يتصدى الآن للتحدي المتمثل في حشد الأموال لمواجهة التغير المناخي، وتقديم حافز جديد وتعزيز

أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا الصدد سوف تؤدي الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى قيام برنامج أمم متحدة للبيئة أكثر تركيزاً وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج. وبصدد تشديده على أهمية التوصل إلى اتفاق أثناء الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في كوبنهاجن في ٢٠٠٩، أشار إلى أهمية الحفاظ على الحماس من خلال اتخاذ تدابير عملية. وأن شعوب العالم يطالبون بإحداث تغيير، وحث الممثلين الذين اجتمعوا لحضور الدورة على تحقيق هذا التغيير.

٦ - أعربت السيدة تيبايجوكا، في بيانها عن أسفها لعدم تمكنها من حضور هذه الدورة وذلك نتيجة للوضع السياسي الصعب في كينيا، البلد المضيف لمقر موئل الأمم المتحدة. وقالت إن موئل الأمم المتحدة ملتزم بإجراء تعاوني طويل الأجل لمكافحة التغير المناخي، وأن شريكه الرئيسي في ذلك هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضافت أن تسارع وتيرة التحضر من شأنه أن يزيد من تعرض المناطق الحضرية لأخطار تغير المناخ، وأنه يهدد الكثير من المدن كما يهدد مئات الآلاف من سكانها ومليارا من سكان الأحياء الفقيرة بصفة خاصة وذلك بما ينطوي عليه من تأثيرات سلبية. وأشارت إلى أن أحد الموضوعينْ الرئيسيينْ في هذه الدورة هو الإدارة البيئية الدولية وأن من الواضح أن إجراء إصلاح ذي مغزى للنظام البيئي العالمي أمرٌ لازم لضمان أسلوب أفضل للإدارة، ولزيادة الاستفادة من الموارد، لوضع إطار أفضل للتنسيق لتفادي المنافسة والازدواج فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات. وأن من الضروري زيادة التشديد على تمكين السلطات المحلية، ولا سيما أن تأثيرات التغير المناخي يبلغ الإحساس بها أقصى درجاته عند المستوى المحلي. وبشأن الموضوع الآخر وهو حشد الأموال لمكافحة تغير المناخ قالت إن العلاقة بين المدن وحشد التمويل من أجل تغير المناخ هي علاقة ذات شقين: فالمدن والسلطات المحلية تتبوأ مسؤولية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وأنها، ولا سيما في العالم النامي، تصارع التأثيرات الآنية لتغير المناخ. ومن ثم يكون من الحيوي زيادة القدرة على الحصول على التمويل بطرق من بينها آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، وضمان أن تكون هذه الجهات أصحاب مصلحة في المفاوضات التي تجري بشأن نظام بروتوكول كيوتو فيما بعد عام ٢٠١٢. وفي ختام بيانها دعت الممثلين إلى حضور المنتدى الحضري العالمي الرابع المقرر عقده في ننجينغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والذي سوف يركز على موضوع التحضر المتناسق، وعلى استكشاف القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والتغير المناخي.

٧ - وأعرب المدير التنفيذي في بيانه عن شكره للأمير ألبرت الثاني لما قدمه من دعم هو وحكومته إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنظيم هذه الدورة الاستثنائية. وأشاد بالأمير

لترجمته لاهتمامه الشخصي بالقضايا البيئية إلى التزام سياسي، وإلى موضوع ذي أهمية رسمية. وأنه من خلال مؤسسته قد دلل على ما يمكن تحقيقه بالإلهام والالتزام حتى من جانب دولة صغيرة. ففي عام ٢٠٠٨ اُختير بطلاً من أبطال الأرض من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما أنه، جنباً إلى جنب مع السيدة وانغاري ماثاي كان راعياً نشيطاً لحملة البليون شجرة. وكانت تلك الحملة قد حظيت باستجابة حماسية ضخمة حيث تم غرس ما يزيد على ١,٩ بليون شجرة حتى الآن بالفعل، وأن التحدي يتمثل حالياً في كيفية إيجاد سُبُل جديدة لتوجيه هذه الطاقة الجماهيرية والدعم الذي ألهمته. ووجه الشكر كذلك إلى جميع المشاركين الآخرين لحضورهم الدورة الراهنة، وأشار إلى أن أكثر من مائة وخمسين بلداً عضواً قد بعثت بممثلين لها، وقال إن المجلس/المنتدى يجتمع في فترة زمنية عصيبة، حيث تحديات التغير البيئي قد وضعت في موضع الصدارة من جدول أعمال التنمية كله. وأن موضوع التغير المناخي لا يجب أن ينظر إليه على أنه يُضَيِّق من نطاق جدول الأعمال هذا، وإنما هو بمثابة عدسة يمكن من خلالها بحث قضايا أخرى، وأشار إلى أن الذكاء والوعي البيئيْن يَرزانَ كمحركين لتنمية المجتمعات والاقتصادات. وحث المشاركين على عدم اعتبار هذا المنتدى وظيفة إدارية يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنما كمنبر يستطيع وزراء البيئة أن يخاطبوا من فوقه عالماً يرنو إلى الإلهام وإلى الحلول العملية.

٨ - وقال الأمير ألبرت الثاني إنه يشعر بالفخر بأن يرحب بأعضاء المجلس/المنتدى. وقال إنه يتعاطف بشدة مع جميع أولئك الذين تضرروا من الحوادث الأخيرة في كينيا، وأعرب بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن المجلس/المنتدى عن دعمه للسيدة وانغاري ماثاي. وشدد على أهمية اتخاذ تدابير فورية كسبيل وحيد للتغلب على الأزمة البيئية العالمية الحالية قائلاً إنه لابد من وضع سياسات فعالة لحماية الموارد الإيكولوجية التي لا يمكن تعويضها، وأضاف أن من الضروري تقديم المزيد من الخيارات الاستثمارية، وتشجيع خطوات التقدم التكنولوجي. وقال إنه من الضروري ولوج عصر التجديد والإبداع وأضاف أنه بات واضحاً أن للتمويل العام وقطاع التمويل الخاص دوراً رئيسياً واجباً لتعزيز التنمية المستدامة. وأنه ينبغي تطوير نظم دولية متماسكة لتشجيع الاقتصادات العالمية الرئيسية من أجل التعاون لتطوير تكنولوجيات جديدة عالية الأداء. وشدد على أن قطاع الأعمال الخاص يمكن أن يؤثر في إحداث تغيير إيجابي وذلك بالعمل على تغيير ذهنيات المستهلكين، وقال إنه يطمح لأن تصبح موناكو مُقصِداً مفضلاً لأصحاب المشاريع ومحترفي الاستثمارات الضالعين في البحث والتطوير والترويج التجاري للتكنولوجيات البيئية الجديدة.

٩ - وقدم وصفاً لجهود موناكو الرامية إلى التقليل من انبعاثاتها بموجب بروتوكول كيوتو وبرنامج الاستعاضة عن الكربون المعمول به منذ ٢٠٠٧ وذلك لتغطية الفعاليات الكبيرة التي

تُعقد في الإمارة بما فيها الدورات الحالية للمجلس/المنتدى. وقال إن برنامج الحياد الكربوني يرمي إلى الإضافة إلى سياسات التعاون الدولي التي تترسمها موناكو والتي تتمحور حول مكافحة الفقر، حيث أن التغير المناخي يضر بالدرجة الأولى بالفئات الأكثر حرماناً في المجتمع. وأكد، مع ذلك، بأن دفع الأموال من أجل الاستعاضة عن الكربون لا ينبغي اعتباره بديلاً بسيطاً للجهود المبذولة لتخفيض التأثير البيئي في المقام الأول. ووجه الانتباه أيضاً إلى أهمية تحديد أولويات التمويل من أجل التواؤم. وبين اهتمامه الشخصي بالتأثيرات العنيفة للتغير المناخي التي تحدث في منطقة القطب الشمالي والتي خبرها بنفسه. وقال إن مؤسسته، من أجل التنسيق مع السنة القطبية الدولية؛ تبحث حالياً أنشطة محتملة في القطب الشمالي. وأن موناكو سترحب بأي مبادرات من شأنها أن تساعد على تحقيق التقدم في تلك المنطقة. وأعرب عن أمله في أن يبحث المجلس/المنتدى هذه المسألة وأن يقترح حلولاً محددة.

باء – مناقشة حول القيادة بالإلهام

١٠ – دارت مناقشة أثناء الجلسة العامة الأولى للدورة حول موضوع "القيادة بالإلهام – البيئة، والسلام والأمن". وكان المتحدثان هما السيدة وانغاري ماثاي الحائزة على جائزة نوبل ومُؤَسِسَةْ حركة الحزام الأخضر في كينيا، والسيد موهان موننسينغ نائب رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة.

١١ – ولدى تقديم المتحدثين، قال السيد شتاينر إن لجنة منح جائزة نوبل للسلام منحت تلك الجائزة على مدار السنوات الثلاث الماضية إلى أفراد أو جماعات من العلماء دللوا على أن السلام والأمن والبيئة هي عناصر متشابكة بعضها مع بعض. ففي عام ٢٠٠٤ مُنحت هذه الجائزة إلى السيدة ماثاي وحركة الحزام الأخضر التابعة لها، وفي عام ٢٠٠٧ قدمت إلى السيد آل غور والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأوضح السيد شتاينر أن السيدة ماثاي لم تتمكن من حضور هذا الاجتماع شخصياً لأنها تقوم بمساعدة كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في جهود الوساطة التي يجريها في كينيا. ولذلك فإن بياناً سوفُ يقرأ بالنيابة عنها بواسطة السيدة مارغريت كولي مستشارة شباب تونزا من أجل أفريقيا. وعند تقديمه للسيد موننسينغ أشار السيد شتاينر إلى أنه قام بدور رئيسي في توجيه الاهتمام الدولي إلى العلاقة بين تغير المناخ والعوامل الاقتصادية.

١٢ – وفي بيانها أعربت السيدة ماثاي عن أسفها لعدم الحضور حيث تشعر بأنها لا يمكنها التخلي عن بلدها وقت الحاجة. وكانت لجنة جائزة نوبل، عند منحها جائزة السلام لحركة الحزام الأخضر التابعة لها في عام ٢٠٠٤ قد بينت الصلة بين البيئة والسلام وبين السلام والديمقراطية من خلال الإجراءات البيئية. وأن حركة الحزام الأخضر، من خلال غرس

الأشجار التي هي رموز للسلام، قد ساعدت مجتمعات بأسرها على تفهم ضرورة أن تخضع الحكومات للمساءلة ليس هذا فحسب، وإنما من المهم بنفس القدر وجود احترام متبادل وعلاقات منبنية على الثقة والاستقامة والعدل. وقالت إن الحركة تمكنت من التوفيق بين المجتمعات المحلية المتصادمة بعضها مع بعض وذلك عن طريق غرس أشجار السلام، وأضافت أنه قد آن الأوان لإعادة اكتشاف الصلة بين الأشجار والثقافة وفض المنازعات وبخاصة بالنظر إلى التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ.

١٣ - كما أدلى السيد موننسينغ ببيان أبلغ فيه الاجتماع باعتذارات السيد رجيندرا باشوري رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعدم تمكنه من حضور الاجتماع. وأوضح السيد موننسينغ في تقديمه أن تغير المناخ أمر مهم لأنه يُقوِض التنمية المستدامة ويضر بأكثر السكان تعرضاً في العالم بصفة خاصة ألا وهم: الفقراء، والأطفال، وكبار السن، والجزر الصغيرة، والقطب الشمالي والدلتات الآسيوية الكبيرة، وأفريقيا جنوب الصحراء وبخاصة النظم الايكولوجية المعرضة للخطر. وأضاف أن العلاقة بين التنمية وتغير المناخ هي علاقة تدور داخل حلقة: أي أن التنمية تؤدي إلى إطلاق غازات الاحتباس الحراري، التي تتسبب بدورها في تغير المناخ. وأن ذلك يخلق عندئذ مشكلات للنظم الاصطناعية والطبيعية التي تؤثر بدورها على التنمية. وقال إن تدابير التخفيف من حدة المشاكل والتواؤم تصبح لازمة التنفيذ بصورة أكثر نظامية مما كان يجري في الماضي.

١٤ - وقال إنه على الرغم من أن مشاكل تغير المناخ والتنمية المستدامة تتسم بالتعقيد والخطورة فإنه يعتقد اعتقاداً وطيداً في إمكانية حلهما معاً شريطةً أن يبدأ العمل فوراً. وأن التصور الأكثر استصوابا هو أن تَجمعْ السياسات المتعلقة بالمناخ بين تدابير التخفيف من حدة المشاكل وتدابير الموائمة وجعل التنمية أكثر استدامة. وقال إن التكنولوجيا والمعارف اللازمة لتحقيق ذلك موجودة الآن بالفعل، إلا أن الإرادة السياسية هي الناقصة. وقال إن التنمية المستدامة تضم عناصر بيئية واجتماعية واقتصادية ولذلك ينبغي للحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المحلي أن تعمل معاً لضمان شمول التنمية المستدامة لجميع العناصر. ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدورٍ رئيسي للتدليل على أن تغير المناخ يؤثر على، أو يرتبط بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، وليس فقط على الهدف السابع وهو "ضمان الاستدامة البيئية". وناشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة إبراز تأثير التغير المناخي على المستوى الأكبر، وفي قطاعي الأعمال والتنمية وذلك لحشد الدعم والموارد والمساعدة في تحديد الحلول وتنفيذها.

ثانياً – تنظيم الدورة

ألف – الحضور

١٥ – حضر الاجتماع ممثلو الدول الـ ٥٦ التالية الأعضاء في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي[(١)]: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وبيلاروس، وتايلند، وتوفالو، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وشيلي، والصومال، والصين، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكونغو، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموناكو، والنمسا، والنيجر، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١٦ – ومثلت بمراقبين في الاجتماع الدول الـ ٨٢ التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وأستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وآيرلندا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وجزر سليمان، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجورجيا، والدانمرك، والرأس الأخضر، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، والعراق، وعُمان، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكوت ديفوار، والكويت، وكيريباتي، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا،

(١) تحددت عضوية مجلس الإدارة بالإنتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٤٣ من الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي الجلسة العامة ٥٢ من الدورة الثانية والستين، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وموريتانيا، وموزامبيق، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليمن، واليونان.

١٧ - كما حضر الاجتماع مراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

١٨ - ومثلت الهيئات ووحدات الأمانة العامة التابعة للأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقيات التالية: الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، واتفاقيه بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقيه الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقيه الحفاظ على أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقيه الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا لطيور الماء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمانة الأوزون، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، واتفاقيه استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام، وجامعة الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٩ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، البنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٠ - وقد مثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية: البنك الأفريقي للتنمية، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الكومنولث، والجماعة الأوروبية، ومرفق البيئة العالمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية).

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، مثلت بمراقبين ١١٣ من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

باء – إقرار جدول الأعمال

٢٢ – أقر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة وذلك على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.X/1):

١ – افتتاح الدورة.

٢ – تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ – وثائق تفويض الممثلين.

٤ – قضايا السياسات العامة:

(أ) حالة البيئة؛

(ب) قضايا السياسات العامة الناشئة؛

(ج) البيئة والتنمية؛

٥ – متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة.

٦ – المسائل الأخرى.

٧ – اعتماد التقرير.

٨ – اختتام الدورة.

جيم – تنظيم عمل الدورة

٢٣ – وأثناء الجلسة العامة الأولى للدورة بحث المجلس/المنتدى واعتمد تنظيم عمل الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المشروح (UNEP/GCSS/X/1/Add.1).

٢٤ – وقد تقرر، طبقاً لإحدى هذه التوصيات، أن يعقد المجلس/المنتدى مشاورات وزارية من عصر الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى صبيحة الجمعة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وسوف يكون محور تلك المشاورات موضوعات ''العولمة والبيئة: حشد الموارد المالية لمواجهة التحدي المناخي'' ''والإدارة البيئية الدولية، وإصلاح الأمم المتحدة'' وذلك تحت

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال. وقد تقرر كذلك أن تشمل المشاورات الوزارية جلسات عامة وحلقات مناقشة ومناقشات مائدة مستديرة.

٢٥ - قرر المجلس/المنتدى أيضاً إنشاء لجنة جامعة يرأسها السيد جان دوسيك (الجمهورية التشيكية) تبحث بنود جدول الأعمال ٤ (أ) (قضايا السياسات العامة: حالة البيئة)، و ٤ (ج) قضايا السياسات العامة: البيئة والتنمية)، و٥ (متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الدولية الحكومية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة)، و٦ (مسائل أخرى). وتقرر أيضاً تشكيل فريق غير رسمي من أصدقاء الرئيس وتكليفه بإعداد ملخص الرئيس للمشاورات الوزارية حول الموضوعين الأول والثاني. ويرأس الفريق السيد روبرت كالكاغنو مستشار الدولة للمعدات والبيئة والتخطيط العمراني لوزارة الدولة للتخطيط العمراني في موناكو وتشمل رؤساء الأفرقة الإقليمية الخمسة وكيانات التكامل الاقتصادي.

٢٦ - تم الاتفاق أيضاً على أن يبحث المجلس/المنتدى بنود جدول الأعمال ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، و٧ (اعتماد التقرير) و٨ (اختتام الدورة) في الجلسة العامة التي تعقد بعد ظهر الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢٧ - وكان معروضاً على المجلس/المنتدى، لدى النظر في بنود جدول الأعمال المذكورة، الوثائق المحددة لكل بند من جدول الأعمال المشروح للدورة الحالية (UNEP/GCSS.X/1/Add.1).

دال - تقرير اللجنة الجامعة

٢٨ - عقدت اللجنة الجامعة أربع جلسات، تحت رئاسة السيد دوسيك، من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير، للنظر في بنود جدول الأعمال التي كلفت بها. وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة بعد ظهر ٢٢ شباط/فبراير، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة. ويرد التقرير في المرفق الثاني لمحضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.X/10).

هاء - اعتماد المقررات

٢٩ - اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة السادسة، المعقودة بعد ظهر الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير، المقررات التالية:

رقم المقرر	العنوان
د.إ – ١/١٠	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك إدارة الزئبق والنفايات
د.إ – ٢/١٠	التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية
د.إ – ٣/١٠	الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣
د.إ – ٤/١٠	العقد الدولي للتصدي لتغير المناخ
د.إ – ٥/١٠	توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية

٣٠ – اعتمد المجلس/المنتدى المقررات المذكورة أعلاه بناء على مشاريع مقررات وافقت عليها اللجنة الجامعة. ويرد تقرير اللجنة، بما في ذلك وقائع نظرها في مشاريع المقررات، في المرفق الثاني لمحضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.X/10).

ثالثاً – وثائق تفويض الممثلين

٣١ – ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي، فحص المكتب وثائق تفويض الممثلين الحاضرين الدورة. وقد حضر الدورة ممثلو ٥٦ من أصل ٥٨ دولة عضو، ووجد أن وثائق تفويضهم سليمة. وقدم الرئيس تقريراً بذلك إلى المجلس/المنتدى الذي أقر بدوره تقرير المكتب في جلسته العامة السادسة المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

رابعاً – قضايا السياسات العامة

ألف – بيان السياسات العامة للمدير التنفيذي

٣٢ – أدلى السيد شتاينر أثناء الجلسة العامة الأولى ببيانه للسياسات العامة. وقد استهل حديثه بالإشارة إلى أن الكثير من المعلومات العلمية التي قدمها السيد موننسينغ في حديثه عن القيادة بالإلهام لها صلة وثيقة مباشرة بالسياسة البيئية. وقال إن التغييرات في السياسات والخطة المتوسطة الأجل المقترحة لليونيب تعتبر جزءاً من تحولين رئيسيين، الأول هو التحول على صعيد العالم من ''الاقتصاد البني'' إلى ''الاقتصاد الأخضر''، والثاني هو التحرك داخل اليونيب لخلق مؤسسة أكثر تركيزاً واستجابة واستناداً إلى النتائج.

٣٣ – وشرح السيد شتاينر، وهو يتناول التغييرات داخل اليونيب، الخطة المتوسطة الأجل المقترحة والعملية الجامعة والشفافة التي تم وفقها وضع الخطة. لقد تم وضع مسودة الخطة المتوسطة الأجل قبل اثني عشر شهراً من موعدها النهائي المطلوب كجزء من عملية إصلاح كان يجري الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد صدق عليها مجلس إدارة اليونيب. وبغية توفير الاتساق في أنشطة اليونيب، فقد أوجزت ست أولويات مواضيعية في

الاستراتيجية المقترحة: تغير المناخ؛ والكوارث والتراعات؛ وإدارة النظام الإيكولوجي؛ والإدارة البيئية؛ والمواد الضارة والنفايات الخطرة؛ وكفاءة الموارد- الاستهلاك والإنتاج المستدامان. وتشمل الإصلاحات الأخرى في الإدارة تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج، والربط بين السلطة والمسؤولية، وإعادة الرقابة المالية إلى مديري المشاريع في وضع خطط العمل، والإنجازات المحققة في تضمين الجنسانية في صلب الاهتمامات وتدريب الموظفين على عملية البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة. لقد أخذ اليونيب ينصب نفسه كجهة مقدمة للخدمات في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا البيئية، ومن أجل ذلك ستقوم المنظمة بتعزيز قدرتها على تحقيق التزاماتها في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وإقامة أنشطتها على النتائج العلمية.

٣٤ - وواصل حديثه مشيراً إلى أن الإعداد المسبق للاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة أوجد فرصة لأعضاء مجلس الإدارة لتقديم تعليقاتهم عليها وتقرير الأولويات البرنامجية في فترة مبكرة جداً. وفي سياق التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، اضطلع وزراء البيئة بإفادة موجزة عن العمل. فبقدر ما تؤمن الجهات المانحة بقيمة اليونيب ومسار الإصلاحات فيه، فإن المستثمرين قد التزموا بإيجاد بيئة محسنة من خلال إجراءات مثل إنتاج الطاقة النظيفة، والسياحة الإيكولوجية، والنقل البديل، التي تؤدي جميعها إلى خلق وظائف جديدة. إن انتشار الشواغل البيئية يؤثر على الحكومات أيضاً، وقد يتعين على وزراء المالية في المستقبل القريب أن يكونوا ملمين بالقضايا البيئية، فيما قد يحتاج وزراء البيئة إلى مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية. فمع قيام القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتوجيه المليارات، وربما التريليونات، من الدولارات إلى الاقتصاد الأخضر، فإن من مسؤولية اليونيب وشركائه، بما في ذلك وزراء البيئة، هي أن يوجهوا هذه التدفقات الاستثمارية، التي تعتبر الآن محركات التغيير البيئي. بيد أنه بالنظر إلى تلك التغييرات وغيرها، لم يتحقق بعد الوصول إلى التنمية المستدامة على نطاق عالمي، والوقت المتاح لتنفيذ هذا الهدف قصير. وتتوفر العلوم والتكنولوجيا والوعي العام لدعم التغيير، ولكن لا بد من تنفيذ سياسات وإجراءات لمواجهة التحديات الصعبة نتيجة واقع أن سرعة التدهور البيئي تفوق سرعة الابتكار البشري.

٣٥ - وأفاد السيد شتاينر، منتقلاً إلى التطورات الأخيرة في كينيا، بأنه لم يسبق لأي مقر هيئة تابعة للأمم المتحدة أن عايش مثل هذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وقال إن المنظمة تباشر عملها كالمعتاد ولكن تعين عليها أن تكون مستعدة للتغييرات المعاكسة، والتي إن حدثت ستؤثر حتما على برامجها.

٣٦ - واختتم السيد شتاينر بيانه للسياسات العامة بتقديم تهانيه إلى السيدة بيفرلي ميللر التي ستتقاعد عن الخدمة كأمينة لمجلس الإدارة، وإلى السيدة أنجيلا كروبر التي انضمت إلى اليونيب كنائبة للمدير التنفيذي.

٣٧ - ويرد النص الكامل لبيانات السياسة العامة للسيد شتاينر في المرفق الثالث لمحضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.X/10).

باء - حالة البيئة (البند ٤ (أ) من جدول الأعمال)

٣٨ - تناول المجلس/المنتدى هذا البند الفرعي أثناء جلسته العامة الأولى. وبدأ بحثه لهذا البند بتقديم السيد شتاينر عرضاً للنتائج الواردة في تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع GEO-4 (UNEP/GCSS.X/3) وهو موضوع تقرير للمدير التنفيذي معروض على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقال إن هذا التقرير نتاج سنوات من العمل المكثف الذي قام به العديد من أصحاب المصلحة، وإن التقرير يقدم تقييماً علمياً للتغير البيئي ولكيفية تأثيره على التنمية والرفاه البشري. وقال إن التقرير يبين أن التغير يحدث بمعدل غير مسبوق، وأن البشرية لم تصل بعد مرحلة التنمية المستدامة؛ وإن جميع المؤشرات تشير إلى تدهور الحالة وتأثيرها على اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وأضاف أن هناك عدداً من الإبداعات، أو ''الإختراقات الخضراء'' تعطي سبباً للتفاؤل، غير أنها لم تطور بعد إلى المستوى الذي يجعلها تشكل استجابة عالمية متماسكة. وقال إنه على الرغم من وجود تحسن في الأدوات وفي مستوى العلوم، ووجود جماهير أكثر استنارة، وقطاع خاص أكثر إقداماً، فإنه لم يتم بعد عبور عتبة الإجراءات المستدامة. وبصدد إشارته إلى اهتمام وسائل الإعلام الكبير الذي تولد عن نشر تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، أعرب عن أمله في أن يستفيد المجتمع الدولي من هذا التقرير ومن التقارير المماثلة الصادرة عن المنظمات الأخرى في توجيه الإجراءات المستقبلية.

٣٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الترحيب بتقرير توقعات البيئة العالمية الرابع بوصفه منشوراً مهماً يسهم في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالبيئة، ويعزز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة بيئية رائدة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأشاد العديد من الممثلين برسائله الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى اتباع نهج كلي لمعالجة قضايا البيئة والتنمية، وتركيزه على التنمية المستدامة وإدارة النظم الإيكولوجية. وأشار بعض الممثلين إلى أن أهمية تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع تكمن في أنه أداة تُمَكنْ صُناع القرارات من تأسيس مقرراتهم على قاعدة علمية ثابتة.

٤٠ - وقال أحد الممثلين إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتاج إلى أن يضمن الاستفادة الكاملة من نتائج تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع في أنشطته اليومية، وأن يضع وينفذ عملية استعراض تمكنه من تقييم وتحسين عملية توقعات البيئة العالمية ككل. ونوه ممثل آخر إلى الحاجة لزيادة تركيز وسرعة التقييمات لتوسيع نطاق الصورة التي يقدمها التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يستكشف سبل تطوير المزيد من جوانب التوافق النشاطي مع التقييمات الأخرى المتعلقة بالبيئة وأن يقدم تقريراً بالنتائج التي يتوصل إليها للدورة التالية لمجلس الإدارة.

٤١ - ونظرت اللجنة الجامعة أيضاً في البند ٤ (أ) من جدول الأعمال. ويرد تقرير مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمحضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.X/10).

٤٢ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا التقرير، وترد قائمة بها كذلك في الفصل الثاني، الفرع هاء أعلاه.

جيم - قضايا السياسات العامة الناشئة (البند ٤ (ب) من جدول الأعمال)

٤٣ - بدأ مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في جلسته العامة الثانية التي عقدت بعد ظهر الأربعاء ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في النظر في البند ٤ (ب) من جدول أعماله، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، في شكل مشاورات وزارية، مع التركيز على الموضوع الأول للدورة: العولمة والبيئة- تعبئة التمويل لمواجهة تحديات المناخ، ولا سيما دور السياسات الوطنية في تمكين الاستثمارات. وواصل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في جلسته العامة الثالثة، صباح الخميس ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، النظر في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، بالتركيز على وجه الخصوص على مسألة ما إن كانت الأسواق المالية مستعدة لتعبئة الاستثمارات المطلوبة. وقد عقدت حلقة مناقشات في كل من الجلستين العامتين الثانية والثالثة في شكل مشاورات وزارية تلى كل منها عقد أربع موائد مستديرة لمناقشات وزارية متزامنة. وواصل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في جلسته العامة الرابعة، بعد ظهر الخميس، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، النظر في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال بالتركيز على وجه الخصوص على تعبئة رؤوس الأموال من منظور محلي. وقد عقدت حلقة مناقشات تلاها تقديم تقارير موجزة من منسقي الموائد المستديرة للمناقشات الأربع بشأن النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها المناقشات. وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في صباح الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، واصل المجلس/المنتدى نظره في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، بالتركيز بصفة خاصة على الموضوع الثاني للدورة: الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة. وقد عقدت حلقة

مناقشات، شملت تقديم عرضين عامين تلاهما تلخيص عام ثم تعقيبات. ولدى مناقشة البند الفرعي، كان معروضاً على الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود ورقات معلومات أساسية أعدت من أجل المشاورات الوزارية، بما في ذلك خيارات السياسات الناتجة عن موجز الرئيس للمشاورات الوزارية في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (UNEP/GCSS.X/9).

٤٤ - تكلم السيد كالكاغنو، في الجلسة العامة السادسة للمجلس/المنتدى، وتناول نتائج المشاورات الوزارية. وسلط الضوء على نقاط رئيسية في موجز الرئيس للمشاورات، مؤكداً أنه يبرز تنوع الآراء التي طرحت أكثر من كونه يعكس توافق الآراء. وأحاط المجلس/المنتدى علماً بموجز الرئيس الذي يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير، مع الإشارة إلى أنه في حين يبرز مجموعة متنوعة من الآراء التي طرحت أثناء المناقشات الوزارية، فهو لا يشكل نصاً متفقاً عليه.

دال - البيئة والتنمية (البند ٤ (ج) من جدول الأعمال)

٤٥ - نظرت اللجنة الجامعة في البند ٤ (ج) من جدول الأعمال. ويرد التقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمحضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.X/10).

٤٦ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا التقرير، كما ترد قائمة بها في الفصل الثاني، الفرع هاء أعلاه.

خامساً - متابعة وتنفيذ نتائج اجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة

٤٧ - وقدم السيد شتاينر تحت هذا البند مذكرة بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ (UNEP/GCSS.X/8) وقال إن لجنة الممثلين الدائمين قد استثمرت قدراً كبيراً من العمل، من خلال التشاور مع لفيف كبير من أصحاب المصلحة لإصدار الاستراتيجية متوسطة الأجل قبل موعدها بكثير وذلك من أجل تنوير عملية وضع برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإطار الاستراتيجي. وقد حددت الاستراتيجية ست أولويات شاملة وقدمت رؤية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مستمدة مباشرة من إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٧ والذي لا يزال صالحاً مثلما كان وقت اعتماده. وشدد على أن تحديد

الأولويات الست لا يعني أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبر نفسه اللاعب الوحيد أو القائد الوحيد في أي ميدان، وإنما يؤمن بأن هذه الأولويات تمثل المجالات الأساسية التي يمكنه أن يُحدِث فيها فرقاً تحويلياً بالتعاون مع المنظمات والأجهزة الأخرى. وقال إن التركيز سينصب مجدداً على تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، والنهوض بدوره كبرنامج بيئي داخل الأمم المتحدة، ولضمان أن تكون مداخلاته متأسسة على العلم الصحيح، مع التنفيذ الكامل للإدارة التي تنصب على تحقيق النتائج. وقال في ختام بيانه إن الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وكذلك برنامج العمل والإطار الاستراتيجي الذي ستتحقق من خلاله شكلت توجيهاً أساسياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق جدول أعماله الأساسي.

٤٨ - وفي المناقشة التي تلت ذلك وُجِهت إشادة عامة ببيان السياسات والاستراتيجية المتوسطة الأجل وأعرب العديد من الممثلين عن اعتقادهم بأن الاستراتيجية سوف تساعد في زيادة كفاءة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وزيادة تحسين تجهيزاته بحيث يتمكن من التصدي لتحديات التغير المناخي. وأبدى عدد من الممثلين تأييدهم للالتزام بالسير قدماً في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأعرب أحد الممثلين عن دعمه للآليات المالية المبتكرة التي فسحت المجال لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وتسخير الطاقات الخلاقة.

٤٩ - ومع ذلك، ذكر بعض الممثلين أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل تحتاج إلى مزيد من التعديل والتحسين وذلك مثلاً عن طريق توضيح الأدوات التي سيتم بها تنفيذها ومن بينها زيادة التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقالت إحدى الممثلات إنه على الرغم من أن الاستراتيجية تعنى بالتنسيق مع المنظمات الأخرى فإنها لم تولِ الاهتمام الكافي بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته وبالارتباطات القائمة بين استراتيجيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقالت أيضاً إنه ينبغي بذل الجهود لإدراج التمثيل من جميع الأقاليم في الأعمال المستقبلية ذات الصلة بهذه الاستراتيجية.

٥٠ - ذكر أحد الممثلين أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبذل مزيداً من الجهد لإدراج الثقافات المحلية والمعتقدات التقليدية والقيم داخل أنشطته. وأكد ممثل آخر على الحاجة إلى حشد الموارد البشرية وبخاصة على المستوى المحلي، واقترح تشجيع ذلك عن طريق تخصيص عِقْد لتغير المناخ، ولفت ممثل آخر الانتباه إلى إعلان تونس للتضامن الدولي من أجل حماية أفريقيا وإقليم البحر المتوسط من الآثار الضارة الناتجة عن تغير المناخ والذي

اعتمد أثناء مؤتمر التضامن الدولي بشأن استراتيجيات تغير المناخ في أفريقيا ومنطقة البحر المتوسط الذي عُقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٥١ - وقال ممثل النرويج إن حكومته تقوم الآن ببلورة اتفاق برنامج مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتم بمقتضاه تقديم ١٨ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأضاف أن ثمة حاجة مُلحِة لوضع إطار قانوني لمكافحة أخطار الزئبق وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أخذ زمام الريادة في هذه المسألة.

٥٢ - وقال أحد الممثلين إن الورقات التي قدمها المدير التنفيذي جسدت الأعمال التي يقوم بها المنتدى البيئي الوزاري العالمي كما كان مقصوداً منه، فهي تستعرض قضايا السياسات الناشئة وأداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف أن هذا المنتدى يجب أن يركز على القضايا الرئيسية مثل اعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل بدلاً من التفاوض بشأن مقررات مجلس الإدارة، واعتماد مقررات لمجرد الأخذ بالعلم بتقارير المدير التنفيذي. وأشار إلى أن وفده سوف يقدم مشروع مقرر يرمي إلى توضيح الممارسات في هذا الصدد.

٥٣ - وقالت ممثلة مجموعة من منظمات المجتمع المدني بوجوب توجيه مزيد من الاهتمام إلى الآليات المالية التي تشجع على العدالة المناخية وتركز على الفقراء الذين تشكل المرأة نسبة ٧٠ في المائة منهم. وأعربت عن إعتراضها على أية محاولات يمكن أن تحد من سلطة هذا المنتدى في اعتماد المقررات، حيث أن من الهام جداً أن يحتفظ المنتدى بمرونته كي يواجه القضايا البيئية في الوقت المناسب.

٥٤ - ونظرت اللجنة الجامعة أيضاً في البند ٥ من جدول الأعمال. ويرد التقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمحضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.X/10).

٥٥ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا التقرير، وترد قائمة بها في الفصل الثاني، الفرع هاء أعلاه.

سادساً - مسائل أخرى

٥٦ - لم يتناول المجلس/المنتدى أي مسائل أخرى.

سابعاً – اعتماد محضر الأعمال

٥٧ – اعتمد المجلس/المنتدى التقرير الحالي في جلسته العامة السادسة، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، على أساس مشروع التقرير الذي كان معمماً، وعلى أساس أن يعهد إلى الأمانة والمقرر بمهمة وضعه في الصيغة النهائية.

ثامناً – اختتام الدورة

٥٨ – وخلال اختتام الدورة، تقدم رئيس المجلس/المنتدى والعديد من الممثلين بالشكر إلى السيدة بفرلي ميللر التي ستتقاعد من منصبها كأمينة لمجلس الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وذلك على سنوات خدمتها الطويلة. وعقب كلمات الشكر تلك وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن رئيس المجلس/المنتدى، في الساعة ١٦/٣٥ بعد ظهر الجمعة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختتام الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية العاشرة

د.إ – ١/١٠: إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك إدارة الزئبق والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ٣/٢٤ بشأن إدارة المواد الكيميائية، وعلى وجه الخصوص إلى الفرع رابعاً المتعلق بالزئبق، وإلى مقرره ٥/٢٤ بشأن إدارة النفايات،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن إنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الذي تم بموجبه تأسيس المنتدى البيئي الوزاري العالمي بوصفه منتدى رفيع المستوى للسياسات البيئية في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى أن الغرض الأساسي من الدورات الاستثنائية للمجلس/المنتدى، على نحو ما ورد في الفقرة ٦ من القرار ٢٤٢/٥٣، هو استعراض قضايا السياسات العامة المهمة والناشئة في ميدان البيئة،

وإذ يشدد على ضرورة أن يتخذ المجلس/المنتدى مقرراته المهمة ذات الصلة بالبرامج في دوراته العادية، ما كان ممكناً،

١ - **يحيط علماً مع التقدير** بتقارير المدير التنفيذي بشأن إدارة المواد الكيميائية[٢]، وبشأن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق[٣]، وبشأن إدارة النفايات[٤]، على نحو ما طلبه المجلس في مقرراته ٣/٢٤ ثانياً، و٣/٢٣ رابعاً و٥/٢٤ على التوالي؛

٢ - **يحيط علماً** بالأهمية الخاصة للتوصيات الملموسة بشأن البلدان النامية وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، المشار إليها في الفرع أولاً من الفصل ثانياً من تقرير المدير التنفيذي بشأن إدارة النفايات؛

---

(٢) UNEP/GCSS.X/4.

(٣) UNEP/GCSS.X/5.

(٤) UNEP/GCSS.X/7.

٣ - **يقرر**، نظراً إلى أهمية المسائل المتصلة بالبرامج التي أُثيرت في التقارير المشار إليها أعلاه، أن ينظر فيها في الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى؛

٤ - **يطلب إلى** المدير التنفيذي أن يواصل تنفيذ المقررين ٣/٢٤ و٥/٢٤ وأن يقدم تقريراً كاملاً عن تنفيذهما إلى المجلس/المنتدى في دورته العادية الخامسة والعشرين.

د.إ - ٢/١٠: التنمية المستدامة في المنطقة القطبية الشمالية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ١١/٢٢ بشأن التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وخصوصاً إلى الفقرة ٢ التي طلب فيها إلى المدير التنفيذي إجراء تقييمات متواصلة وتقديم إنذار مبكر بشأن القضايا الناشئة المتصلة ببيئة المنطقة القطبية الشمالية، وخصوصاً أثرها على البيئة العالمية،

وإذ يدرك أنه على الرغم من الجهود الناجحة والمتواصلة الكثيرة التي بذلها المجتمع الدولي منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية وبالرغم من تحقيق قدر من التقدم، تقتضي الحاجة أن تبذل الحكومات جهوداً متواصلة لحماية البيئة على النحو الذي تبين من تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يبرز شواغل معينة فيما يتعلق بذوبان الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية،(٥)

وإذ يذكر بأن ''ذوبان الجليد - موضوع ساخن؟'' كان هو موضوع يوم البيئة العالمي لعام ٢٠٠٧ وقد ركز على آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية والمجتمعات في المنطقة القطبية، والآثار المترتبة على ذلك في أنحاء العالم، والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب حدوث تغيرات بيئية مفاجئة ومتسارعة وقد تتعذر إزالتها،

وإذ يساوره بالغ القلق من أثر تغير المناخ على المناطق القطبية، وخصوصاً المناطق القطبية الشمالية، بسبب الآثار التي قد تترتب من الارتفاعات الشديدة المتوقعة في درجات الحرارة على النظم الطبيعية وعلى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى وكذلك على التنوع البيولوجي، مع الآثار المفاجئة المتزايدة على المنطقة القطبية الشمالية والخطيرة المحتملة على نطاق العالم من مثل آثار الأنهار الجليدية والطبقات الجليدية في منطقة غرينلاند وارتفاع مستوى سطح البحر،

(٥) تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع: ملخص لصناع القرار، المنطقة القطبية، الصفحة ١٩.

واقتناعاً منه بضرورة حماية البيئة في القطب الشمالي وضمان الأمن البيئي للشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى وكذلك للتنوع البيولوجي في منطقة القطب الشمالي،

وإذ يدرك تماماً تأثير ديناميات الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية على نظام المناخ في الكوكب وعلى دورة المحيطات،

وإذ يدرك جيداً أيضاً الحاجة إلى اتخاذ تدابير تعاونية وأهمية تلك التدابير في تعزيز تكيف النظم الإيكولوجية في القطب الشمالي مع تغير المناخ والإدارة التكيفية لتلك النظم الإيكولوجية لمواجهة التغير المناخي السريع،

وإذ يشدد على أن السنة القطبية الدولية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ والتي يشارك فيها الآلاف من العلماء العاملين في كلا القطبين من أكثر من ٦٠ بلداً، توفر أساساً لتعزيز القاعدة العلمية لصنع قرارات مستنيرة،

وإذ يسلم بالقلق البالغ إزاء ضعف البيئة وهشاشة النظم الإيكولوجية لمحيطات المنطقة القطبية الشمالية والجليد البحري الشمالي فيها وأهمية أن تعمل الدول على تعزيز التعاون العلمي، على النحو المشار إليه في فقرات ديباجة القرار الجامع الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ يشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشارك في اجتماعات مجلس القطب الشمالي بصفة مراقب،

إذ يشدد على ضرورة أن يتم استغلال الموارد القطبية الشمالية بطريقة مستدامة،

واعتقاداً منه بأن البيئة القطبية الشمالية وشعوبها الأصلية ومجتمعاتها الأخرى وتنوعها البيولوجي، تنتفع من الجهود التي تبذلها الدول المحيطة بالقطب الشمالي، وكذلك جهود الدول المهتمة الأخرى وأصحاب المصلحة، لكفالة حمايتها وإدارتها فيما يتصل بالأنشطة التجارية، بما في ذلك عمليات الشحن البحري وصيد الأسماك والنفط والغاز والتعدين في البيئة البحرية القطبية الشمالية في المناطق المفتوحة حديثاً التي شهدت ذوبان الجليد،

وإذ يعترف بالجهود التي تبذلها دول المنطقة القطبية الشمالية، سواء منفردة أو مجتمعه، لحماية البيئة وإدارة الأنشطة في المنطقة القطبية الشمالية للحد بالقدر الممكن من آثار تلك الأنشطة على البيئة القطبية الشمالية،

١ - **يثني** على مجلس القطب الشمالي على أنشطته المتعلقة ببيئة المنطقة القطبية الشمالية وسكانها؛

٢ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون، بناء على الطلب، مع مجلس القطب الشمالي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والهيئات الإقليمية والدولية المعنية الأخرى، ما كان مناسباً؛

٣ - **يحث** حكومات دول منطقة القطب الشمالي وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين على مواصلة تطبيق النهج التحوطي على النحو المنصوص عليه في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، فيما يتصل بأنشطتها التي قد تنطوي على تأثيرات في بيئة المنطقة القطبية الشمالية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، ومواصلة إجراء تقييمات الآثار البيئية، كلما كان مناسباً؛

٤ - **يطلب** إلى الحكومات، إلى جانب المجلس الدولي للعلوم والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالات الراعية للسنة القطبية الدولية، والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة الأخرى، بما فيها مجلس القطب الشمالي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، العمل على تعزيز القاعدة العلمية لصنع القرارات المستنيرة من خلال تشجيع التعاون والتنسيق العلميين الدوليين من أجل تحسين متابعة التغير في المنطقة القطبية الشمالية وفهمه والتنبؤ به، باعتبار ذلك مساهمة رئيسية في أنشطة السنة القطبية الدولية؛

٥ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الانضمام إلى المنظمات والبرامج المعنية الأخرى والسعي معها لإيجاد وسائل لدعم وتعزيز شبكات الرصد في المنطقة القطبية الشمالية في فترة ما بعد مرحلة البحوث المعدة للسنة القطبية الدولية؛

٦ - **يطلب** أيضاً إلى حكومات الدول القطبية الشمالية وأصحاب المصلحة والمهتمين الآخرين العمل، فرادى ومجتمعة، على الإسراع بتنفيذ التدابير المناسبة لتيسير التكيف مع تغير المناخ في جميع المستويات، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى وذلك كجزء من التعاون الجاري في المنطقة.

د.إ – ٣/١٠: الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفقرة ١٣ من مقرره ٩/٢٤، الذي طلب بموجبه إلى المدير التنفيذي أن يقوم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بإعداد إستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ تنطوي على رؤية وأهداف محددة وواضحة وأولويات وتدابير تتعلق بالآثار وآلية قوية لتقوم الحكومات باستعراضها، توطئة لاعتمادها من مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بعملية المشاورات المفتوحة والشفافة الواسعة التي اضطلع بها المدير التنفيذي مع لجنة الممثلين الدائمين في وضع الإستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣،

وإذ يحيط علماً أيضاً مع التقدير بالمشاورات التي أُجريت مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣،

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير أن الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ التي أعدها المدير التنفيذي استراتيجية حسنة التركيز وتعتمد على تحقيق النتائج، وأنها تتضمن بلورة لستة مجالات عمل مواضيعية شاملة ذات أولوية والعديد من وسائل التنفيذ كطريقة لتعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣،

وإذ يشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للمقرر د.إ – ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السابعة ("مجموعة كارتاخينا")، وإذ يرحب كذلك بالتركيز الخاص في الإستراتيجية المتوسطة الأجل على تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدرجة كبيرة لتنفيذ خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات،[٦] وعلى دور البرنامج بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في مجال البيئة، وعلى ضمان ارتكاز تدخلات البرنامج على أسس علمية سليمة، وعلى التنفيذ الكامل للإدارة المعتمدة على تحقيق النتائج،

(٦) اعتمدها مجلس إدارة اليونيب في المقرر ١/٢٣ أولاً.

وإذ يلاحظ أيضاً الوقت الذي حددته الأمانة العامة للأمم المتحدة في التعليمات التي أصدرتها لإعداد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بواسطة كل صندوق وبرنامج وإدارة في الأمانة العامة للأمم المتحدة،[٧]

وإذ يدرك أنه لربط الإستراتيجية المتوسطة الأجل التي أعدها المدير التنفيذي، بطريقة معقولة، بالإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل اللاحق للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، من الضروري أن ينظر مجلس الإدارة أولاً في الإستراتيجية المتوسطة الأجل في دورته الاستثنائية العاشرة،

وإذ يشير إلى أن المدير التنفيذي سيضع في اعتباره الآراء التي جرى الإعراب عنها في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، عند صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وللفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وأنه سيدمج أي سياسات قائمة وافق عليها مجلس الإدارة دمجاً كاملاً في برامج العمل،

١ - **يرحب** بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ويأذن للمدير التنفيذي بالاستعانة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في صياغة الأطر الاستراتيجية وبرنامج العمل والميزانية لكل من الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣، وكوسيلة لتشجيع التنسيق بين شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك دون المساس بنتائج المفاوضات الحكومية حول برامج العمل والميزانيات؛

٢ - **يشير** إلى أن أي قضايا تتعلق بالميزانية ناشئة عن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ ستعالج من خلال برامج العمل والميزانيات للفترتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ و ٢٠١٢ - ٢٠١٣ التي يوافق عليها مجلس الإدارة في دوراته المقبلة على أساس الأولويات التي تحددها وتوافق عليها الدول الأعضاء؛

٣ - **يشجع** المدير التنفيذي على مواصلة تعزيز الإدارة المعتمدة على تحقيق النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والعمل في إطار برنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على استغلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، في بدء تنفيذ تحويل البرنامج إلى منظمة تعتمد على النتائج بصورة كاملة؛

---

(٧) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التعليمات الصادرة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية في الأمم المتحدة، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ستتاح التعليمات على العنوان http://ppbd.un.org.

٤ - **يطلب** من المدير التنفيذي أن يقدم إلى الحكومات تقارير منتظمة عن تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ وأن يقدم إلى مجلس الإدارة، في دورته العادية السادسة والعشرين، في عام ٢٠١١، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذه الاستراتيجية.

د.إ - ١٠/٤: العقد الدولي لمكافحة تغيّر المناخ

إن مجلس الإدارة،

إذ لا يزال يساوره القلق البالغ من أنّ جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بما فيها أقلّ البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تواجه تزايد مخاطر الآثار الضارة الناجمة عن تغيّر المناخ، وإذ يشدّد على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المتعلّقة بالتكيّف مع هذه الآثار،

وإذ يشير إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التّسليم بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يقتضي تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة وفقاً لمسؤولياتها المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته ولقدرات كل منها وأحواله الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يلاحظ أهمية النتائج العلمية لتقرير التقييم الرابع الذي أعدّه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتي تُسهم بصورة إيجابية في المناقشات الدائرة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي فهم ظاهرة تغير المناخ، بما في ذلك آثارها ومخاطرها،

وقد عقد العزم على رعاية روح التضامن والالتزام الدوليين التي أسفرت عنها نتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف التي هي بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، التي عُقدت في بالي بإندونيسيا خلال الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وكذلك خطة بالي الاستراتيجية (التي تُعرف أيضاً بصورة غير رسمية ''بخريطة طريق بالي'')،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بدعم جهود التخفيف من حدّة تغير المناخ والتكيف معه، التي تلتقي مع الجهود الرامية إلى الحدّ بقدر كبير من فقدان التنوّع البيولوجي، وبتعزيز مكافحة التصحّر، والقضاء على الفقر المدقع والمجاعة، والنهوض بالتنمية المستدامة، وتحسين مستوى عيش الفئات السكانية المتضرّرة والضعيفة،

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في اقتراح إعلان الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً دولياً لمكافحة تغيّر المناخ، آخذاً في الحسبان قرار الجمعية العامة ١٨٥/٦١

المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن إعلان السنوات الدولية، وإبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك قبل عقد دورتها الثالثة والستين.

د.إ – ١٠/٥: توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية

إن مجلس الإدارة،

إذ يتابع الاضطلاع بوظائفه ومسؤولياته حسبما هو مبيّن في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرّخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بما في ذلك إبقاء حالة البيئة في العالم قيد المراجعة والاستعراض بغية ضمان تحديد أولويات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة وكذلك تلقّيها الاعتبار المناسب والكافي من الحكومات، وتشجيع إسهام الجماعات العلمية الدولية ذات الصلة بالموضوع، وغيرها من الجماعات المهنية، في اكتساب المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

وإذ يشير إلى مقرّره ١/٢٢ بشأن الإنذار المبكّر والتقييم والرصد، ومقرّره ٦/٢٣ بشأن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، ومقرّره ٢/٢٤ بشأن حالة البيئة العالمية،

وإذ يرحب بما قام به المدير التنفيذي من إعداد ونشر لتقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، بما في ذلك الموجز الخاص بصناع القرارات الذي حظى بتأييد الجهات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة،

وإذ يرحب مع التقدير بالمساهمات العينية التي قدمت إلى تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع من جانب كل من الخبراء والحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمراكز المتعاونة والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، إضافة إلى البيان الذي اعتمده المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية الثانية متعددة أصحاب المصلحة بشأن تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والتي اعتمدوا فيها الملخص لصانعي القرارات الوارد في التقرير،

١ - **يعرب عن قلقه العميق** المستمر إزاء القرائن الواردة في التقييم عن التغيّرات البيئية التي لا سابقة لها على كل المستويات، بما في ذلك حالات التخلّف الزمني الطبيعية منها والاجتماعية في التصدّي لهذه التغيّرات، والمخاطر التي تقترب فيها النظم الأحيائية المادية والاجتماعية من النقاط الحرجة التي قد تقع بعدها تغيّرات مفاجئة متسارعة وربما لا يمكن أن تنحسِر، مع ما يُحتمل أن تنطوي عليه من تبعات سلبية على رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفقراء والفئات المستضعفة في المجتمع؛

٢ - **يعترف** بأن التدهور البيئي الحالي يمثّل تحدّياً خطيراً للرفاه البشرى وللتنمية المستدامة وللسلم والأمن في بعض الحالات، وبأن منافع المبادرة إلى اتخاذ إجراءات عمل مبكّرة بالنسبة للكثير من المشاكل تربو على التكاليف المتكبّدة، وتمثّل فرصاً تُتاح للقطاع الخاص والمستهلكين والمجتمعات المحلية، لتعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - **يرحب** بالتقدم الذي تم إحرازه على العديد من الجبهات للتصدي للتحديات المبينة في التقرير ويشجع على توسيع قاعدة تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتطبيقها على نطاق أوسع؛

٤ - **يشدّد** على أن الانتقال نحو التنمية المستدامة قد ينطوي على خيارات قاسية بين دواعي القلق والمصالح في المجتمع، ممّا يلزم أن تدعمه مؤسسات مُحكمَة الإدارة وفعالة، وابتكارية وموجّهة نحو تحقيق النتائج وقادرة على تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل التغيير، وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشجع هذه الجهود وأن يكون القدوة في هذا المضمار؛

٥ - **يشجع** الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور عامةٍ على العمل على مختلف الصُّعد العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمنع حدوث تغيير بيئي غير مسبوق وتخفيف آثاره والتكيف مع هذا التغير البيئي غير المسبوق؛

٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يشجع وأن يدعم بقدر الإمكان الجهود التي تبذلها الهيئات الوطنية لإجراء تقييمات وطنية للتغير البيئي وتداعياته على التنمية وذلك داخل إطار خطة بالي الاستراتيجية؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أيضاً، عند الاستفادة من التجارب المكتسبة من إعداد تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع والتقييمات الأخرى وكذلك التطورات الأخيرة الرامية إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته القادمة، وبالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين:

(أ) صورة عامة لنطاق التقييم البيئي الدولي، وتحديد الثغرات المحتملة، وأوجه الازدواج وذلك بالتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ب) خيارات لاحتمالات تطوير تقييم عالمي ذي موثوقية علمية وصلة بسياسات التغير البيئي وتداعياته على التنمية، وتشمل تحليلاً تكاليف كل خيار على حدة ومؤشراً تحليلاً لمنافعه.

المرفق الثاني

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

هذه الوثيقة عبارة عن موجز للحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعكس الوثيقة الأفكار التي عرضت ونوقشت أكثر منها توافقاً في الآراء بشأن جميع النقاط التي أثارها المشاركون.

أولاً – تنظيم المشاورات الوزارية

١ – أجرى وزراء ورؤساء وفود من ١٣٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين حضروا الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في موناكو من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، مشاورات وزارية بشأن الموضوعين التاليين ''العولمة والبيئة – تعبئة التمويل للتصدي لتحديات المناخ'' و ''الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة''.

٢ – وجرت المشاورات تحت إشراف رئيس المجلس/المنتدى السيد روبرتو دوبليس (كوستاريكا) بمساعدة الوزراء ورؤساء الوفود من بوركينا فاسو والدانمرك والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وفنلندا وفرنسا وغامبيا وألمانيا وموريشيوس والمكسيك وموناكو وموزامبيق وهولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ – وبغية تيسير الحوار التفاعلي، أدار المجلس/المنتدى المشاورات الوزارية في شكل عروض في الجلسات العامة ومناقشات في أفرقة الخبراء أعقبتها مناقشات مائدة مستديرة على نطاق أصغر. وفي كل من مناقشات الجلسات العامة والمائدة المستديرة، عاون الرئيس في العملية وزراء وعدد من قادة القطاع الخاص وممثلين لهيئات الأمم المتحدة وقادة السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

٤ – وناقش المشاركون في المشاورة مختلف خيارات العمل التي يمكن أن تنظر فيها الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والمجتمع الدولي. وتعكس الأفكار المطروحة أدناه مختلف وجهات النظر التي أعرب عنها خلال المناقشات. ولا يعني إدراجها

هنا أنها أفكار متفق عليها أو أفكار قد نوقشت بالكامل من جانب كل حكومة. فهي توفر للحكومات واليونيب والمجتمع الدولي مصدراً خصباً للأفكار التي يمكن مواصلة استكشافها.

٥ - المذكرة الحالية صدرت دون تحريرها رسمياً.

ثانياً - موجز المناقشات الوزارية بشأن الموضوع الأول: العولمة والبيئة - تعبئة التمويل للتصدي لتحديات تغير المناخ

٦ - وقد تألف الحوار التفاعلي بشأن العولمة والبيئة - تعبئة التمويل للتصدي لتحديات تغير المناخ من ثلاث جلسات منفصلة إلا أنها مترابطة. وكان لكل منها موضوع مختلف: ''دور السياسات الوطنية في تمكين الاستثمار''، ''هل الأسواق المالية مستعدة لتعبئة الاستثمارات اللازمة؟'' و ''تعبئة رأس المال -المنظور المحلي''. ووفرت عروض أفرقة الخبراء ومناقشاتها التي جرت خلال الجلستين العامتين الأوليين نقطة انطلاق لمناقشات المائدة المستديرة. وكان شكل الجلسة العامة الأخيرة مختلفاً: فقد أعقب العروض والمناقشات التي دارت بين أعضاء أفرقة الخبراء تقارير مجمعة عن مناقشات المائدة المستديرة ثم مناقشات إضافية. وفي هذا الموجز، عرضت النقاط الرئيسية التي أثيرت في كل جلسة من الجلستين العامتين بصورة منفصلة أعقبها موجز عام لمناقشات المائدة المستديرة.

٧ - وعلى الرغم من أنه كان لاجتماعي الجلسة العامة ومناقشات المائدة المستديرة مواضيع مختلفة، فإن الكثير من النقاط التي أثيرت في العروض والمناقشات كانت جامعة الطابع ومن ثم فهي تشمل الاجتماعين. وعلى ذلك:

(أ) فإن قضايا تغير المناخ والنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر يمكن أن تكون متماثلة إذا عولجت بطريقة متكاملة؛

(ب) يتوافر رأس مال كاف للاستثمار على الصعيد العالمي لمعالجة تحدي المناخ إلا أن زيادة المستويات الحالية للاستثمار تقتضي وجود إطار دولي مثالي مزود بأهداف واضحة وهيكل مالي مقترناً بسياسات ثابتة وطويلة الأجل وهيكل مؤسسي على المستوى الوطني؛

(ج) أظهر سوق الكربون قدرته على تعبئة تمويل جديد للتخفيف ونقل التكنولوجيا إلا أن أهمية أسعار الكربون التي هي مرتفعة بصورة كافية وقابلة للتنبؤ على المدى الطويل تعتبر عنصراً حاسماً في المحافظة على قوة الدفع الحالية؛

(د) مازال التمويل لأنشطة التكيف محدوداً بالنظر إلى أن الكثير من البلدان مازال في مرحلة تحديد مجالات العمل ذات الأولوية إلا أنها مطلوبة بإلحاح لتشغيل صندوق التكيف وضمان أن تستكمل العائدات من سوق آلية التنمية النظيفة بمساهمات كبيرة من البلدان الصناعية للتصدي للتحديات المتصورة.

٨ - وقد بدأ اجتماع الجلسة العامة الأول المعنون ''دور السياسات الوطنية في تمكين الاستثمار'' بملاحظات افتتاحية أبداها السيد ر. ويلويلار، وزير البيئة في إندونيسيا، وشهد عرضاً عاماً قدمه السيد يوف ودي بوير، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وأشرف على مناقشات أفرقة الخبراء السيد جمس كاميرن، نائب رئيس رأس مال تغير المناخ وتكون أعضاء فريق الخبراء من السيد غيونجشينغ غاو، المدير العام للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين؛ والسيد سيغمر غابرييل، وزير البيئة في ألمانيا؛ والسيد إريك سولهيم، وزير البيئة والتنمية الدولية في النرويج؛ والسيدة باتيلدا بيوريان، وزيرة الدولة في جمهورية تترانيا المتحدة؛ والسيد غوان سومافيا، المدير العام في منظمة العمل الدولية.

٩ - ولاحظ المتحدثون أنه في حين يتوافر رأس مال كاف للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة - أي تلك التكنولوجيات التي تتفوق عموماً من حيث خصائصها البيئية - فإن الأسواق الفعالة تعتمد على الحكومات في توفير التوجيه الاستراتيجي صوب ما يشار إليه على أنه معمارية مالية جديدة. وثمة ملاحظة عامة أثيرت تتمثل في الحاجة إلى التحرك إلى ما يتجاوز مقولة إن ''الحكومة سوف تعالج المشاكل'' أو ''القطاع الخاص سوف يعالج المشاكل'' للوصول إلى وجهة نظر تعترف بأن الترابط الذكي بين السياسات العامة والأسواق والمتعهدين هو الذي سيؤدي إلى الابتكار والاستثمار في التكنولوجيات النظيفة. كما سلطت الأضواء على أهمية الاتساق بين السياسات الوطنية والسياسات المتعددة الأطراف وصنع القرار.

١٠ - أشار متكلمون إلى أهمية تحديد سعر عال مناسب للكربون يمكن التنبؤ به في الأجل الطويل. وتوفر أسواق الكربون النامية رؤوس الأموال المطلوبة ويتعين توسيع هذه الأسواق، غير أنها بمفردها غير كافية لإحداث التغييرات المطلوبة. فاحتياجات الاستثمارات الشاملة ضخمة - نحو ٢٠٠ - ٢١٠ بلايين دولار سنوياً بحلول ٢٠٣٠ حسب تقديرات أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ- ولكنها تعد متوسطة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأشارت وكالة الطاقة الدولية وغيرها إلى أن هناك حاجة، في كل الأحوال، للقيام باستثمارات ضخمة في البنيات الأساسية للطاقة؛ والتحدي هنا هو في كفالة أن تكون هذه الاستثمارات متوافقة مع الأهداف الموضوعة بشأن تقليل الانبعاثات. وشدد المتكلمون

أيضاً على إبراز المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية التي ستعود من النمو الأخضر.

١١ - وفيما يتعلق بخريطة طريق بالي، أثيرت نقطة أن التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات سوف توفر الصلة بين مشاركة البلدان النامية والتزام البلدان المتقدمة. فلم يعد يتعين أن تقتنع البلدان النامية بمزايا النمو الأخضر إذ أنها تحتاج إلى المساعدات المالية والتقنية لإجراء التحول نحو اقتصادات الكربون المنخفض. وتقاسم أعضاء أفرقة الخبراء خبراتهم وطموحاتهم فيما يتعلق بالنهج الوطنية المختلفة التي تتراوح بين طرح بدلات الانبعاثات في المزادات واستخدام الأموال المتولدة من ذلك في تحفيز الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة ولتقاسم المخاطر التي تتعرض لها الحكومات ودعم تطوير التكنولوجيا.

١٢ - وأشرف على الجلسة المعنونة ''هل الأسواق المالية مستعدة لتعبئة الاستثمارات المطلوبة؟'' السيد بيرت كونديرس، وزير التعاون الإنمائي في هولندا. وقدمت الملاحظات الاستهلالية السيدة مونيك باربوت، المسؤولة التنفيذية الرئيسية ورئيسة مرفق البيئة العالمية، والسيد مايكل ليبريتش، المسؤول التنفيذي الرئيسي لتمويل الطاقة الجديدة. وتضمن أعضاء فريق الخبراء السيد اندراس كارلجرين، وزير البيئة في السويد، والسيد نيل اكيرت، المسؤول التنفيذي الرئيسي، PLC للتبادل لأغراض المناخ، والسيد روبرت تاكون، رئيس إدارة المخاطر في مصرف Standard Chartered Bank ورئيس المبادرة المالية في اليونيب، والسيد ولاف كجورفين، مدير مكتب سياسات التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيدة كريستالينا جورجفيتشا، المديرة ونائبة رئيس التنمية المستدامة في البنك الدولي.

١٣ - وأثناء البيانات وما أعقب ذلك من مناقشات، عاد المتحدثون وأعضاء فريق الخبراء، جزئياً، إلى موضوعات الجلسة السابقة وهي أن حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر متوافقة مع بعضها الآخر، وأنه يتوافر رأس مال كاف للاستثمار للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة، وأن التحدي الذي يواجه الحكومات يتمثل في اعتماد السياسات التي تتوافق مع المصالح العامة المعنية بتغير المناخ بتوفير الدوافع التحفيزية الخاصة بما يسمح للأسواق بالعمل.

١٤ - وأوضح عرض بشأن اتجاهات الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة أن القطاع المالي مستعد للاستثمار في قضايا التخفيف من آثار تغير المناخ في ظل الظروف الممكنة الصحيحة. وأوضح المتحدثون من القطاع الخاص أن الطاقة المتجددة ''قد طرحت صورتها المنيرة'' وأنها تعامل من قبل القطاع المالي على أنها من الأعمال الرئيسية. ويرجع استمرار النمو القوي في هذا القطاع إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، كما كان حافزاً لها. وأبرز فريق الخبراء أهمية

هذه المعلومات في توفير فهم جديد للتغيرات الجوهرية التي تحدث في القطاع. غير أن ثمة مجال من مجالات المشاكل يتمثل في نقص النشاط في البلدان النامية الأكثر فقراً ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا. وسلط الكثير من المتحدثين الضوء على مسؤولية الحكومات في حماية مصالح الفئات شديدة الفقر وأولئك المتضررين من إعادة هيكلة الصناعة نتيجة للتحول إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون. وقد لوحظ أن آليات التمويل الحالية لا تدفع بموارد كافية لمعالجة تحدي التكيف.

١٥ - وأكد المتحدثون من جديد أهمية أسواق الكربون في تخصيص وإعادة توجيه رأس المال إلى الاستثمارات النظيفة، وأشاروا مرة أخرى، إلى أن أسعار الكربون المرتفعة بصورة كافية والتي يمكن التنبؤ بها تعتبر عنصراً حاسماً. ويقال إن البلدان النامية أقل قدرة على تحمل التكاليف المرتفعة للتكنولوجيا وأنها أكثر خطورة في كثير من الأحيان من وجهة نظر المستثمرين، وعلى ذلك فإن هناك دوراً لمؤسسات القطاع العام في الاضطلاع ببعض المخاطر. وطرح اقتراح من الأعضاء بالحاجة إلى إدراج غازات وقطاعات غازات الاحتباس الحراري الأخرى مثل الغابات والزراعة في الأسواق في أسرع وقت ممكن حتى وإن كان هناك قصور في الفهم الكامل للعلم.

١٦ - وأشار أحد المتحدثين إلى أنه في حين أن القول بأن على الحكومات أن توفر أطر السياسات السليمة يحظى بالاستحسان، فإن على القطاع المالي المستنير من القطاع الخاص أن يتخذ موقفاً استباقياً، وأن يسبق الحكومات في العمل حتى وإن كانت ما تزال هناك أوجه عدم يقين. فلا شك إنه من غير الحكمة توظيف الاستثمارات في الحاضر دون أي توقعات تقييد الكربون في المستقبل.

١٧ - وبدأ اجتماع الجلسة العامة النهائي بشأن موضوع ''تعبئة رأس المال — المنظور المحلي'' بملاحظات استهلالية من السيد أبيراك كوسايودهين، حاكم بانكوك. ثم تولى السيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد ذلك الإشراف على مناقشات فريق الخبراء التي شملت السيد فرناندو ابانيز، المسؤول التنفيذي الرئيسي لمنظمة Saguapac، بوليفيا؛ والسيد اندرو إتويري، المسؤول التنفيذي الرئيسي في مؤسسة Power World المحدودة، غانا؛ والسيدة باربارا جيمس، المسؤول التنفيذي الرئيسي، شركة هانشو كابيتال بارتنرز، نيجيريا؛ والدكتور هاريش هاند، المدير الإداري لشركة سيلكو، الهند.

١٨ - ومن منظور أولئك الذين يعملون على المستوى المحلي، فإن زيادة الوعي لدى مختلف الفئات بتغير المناخ والحاجة إلى فكر ونهج مختلفة، والفرص الكامنة تعتبر عناصر حاسمة في الموقف. وينطبق ذلك على فئات متباينة مثل سكان المدن، والمصارف المحلية، وأصحاب

الأعمال التجارية، وأصحاب رؤوس أموال المشاريع ومديري صناديق المعاشات التقاعدية بين آخرين. وتسير عملية تحسين قدرات الفئات المهنية المختلفة على استحداث نهج جديدة إزاء تمويل الاستثمارات في الطاقة النظيفة جنباً إلى جنب مع استثارة الوعي.

١٩ - وشدد المتحدثون كذلك على أهمية الأشكال الملائمة من التمويل التي تتوافق وقدرة السكان الفقراء ولا سيما فيما يتعلق بتحمل تكاليف الطاقة النظيفة. وعلى ذلك فإن التمويل الملائم المقترن بالتكنولوجيا الملائمة التي تقدم للسكان والحلول المتلائمة مع الموقع إزاء تحويل الاحتياجات كلها عوامل تكتسي أهمية. وقد يعني ذلك استخدام الأموال العامة لسد الثغرات المالية ومن ثم تحفيز الاستثمارات والإقراض. وتعتبر المشاورات مع الفئات المحلية ضرورية في هذه الحالات للتأكد من نجاح الحلول بصورة فعلية مع الفئة المتوخاة.

٢٠ - ووجه نداء لوضع نهج تستند إلى مفهوم ''البنية التحتية الشمولية''، وضبط السياسات العامة التي تزيد من استثارة الوعي، والتدريب وبناء القدرات والاستثمار. وعرض النهج الهندي للاكتفاء الذاتي في الزراعة كنموذج لنوع الجهود التحويلية اللازمة للتحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون.

٢١ - وجرى دعم مناقشات المائدة المستديرة بميسرين وشهدت في بعض الحالات عروضاً قصيرة. وجرى التسليم بأنه كان هناك تطور إيجابي من حيث زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، والتوسع السريع في سوق الكربون. ويتعين على الحكومات، لمواصلة الإسراع بوتيرة هذا التطور الإيجابي، توفير الظروف لزيادة استثمارات القطاع الخاص، المحلية والأجنبية، في التكنولوجيا، وبالبنية التحتية والخدمات ذات الصلة بالتخفيف من الكربون. ويتطلب ذلك سياسات ثابتة وطويلة الأجل وأطر تنظيمية مقترنة بآليات للمالية العامة، تزيد من رأس المال الخاص في جميع مراحل تطور التكنولوجيا. وتتراوح السياسات المحددة بين قوانين التغذية المتعلقة بالطاقة المتجددة والسياسات الداعمة مثل كودات البناء، والمشتريات العامة الخضراء، والسياسات الرامية إلى الترويج لعمليات النقل الصديقة للبيئة وتوعية الجمهور وبناء القدرات.

٢٢ - ويمكن أن يضطلع اليونيب وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية في وضع هذه السياسات والأطر المؤسسية، وبناء قدراتها على الحصول على التمويل. وينبغي مراعاة الدوائر الأساسية بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات المحلية في عملية وضع السياسات. والدعوة إلى وضع إطار دولي قوي مزود بأهداف واضحة وهيكل مالي وخاصة للترويج للاستثمار في البلدان النامية.

٢٣ - ومن الضروري أن توفر الآليات المالية الحوافز للحلول الصديقة للمناخ، والحوافز السلبية (ارتفاع الأسعار) للنظم الكثيفة الكربون. وأشار أحد المتحدثين إلى أن الالتزامات الكبيرة في إطار بروتوكول كيوتو يمكن أن تحفز على تطوير أسواق الكربون التي توفر إمكانية كبيرة على تعبئة الأموال لأغراض التخفيف. غير أنها أفادت، حتى الآن، بدرجة كبيرة البلدان الصناعية وعدد صغير من البلدان النامية الكبيرة. ويتعين توسيع سوق الكربون وإضفاء المزيد من المرونة عليه، كما أن آلية التنمية النظيفة في حاجة إلى مزيد من التطوير لضمان التوزيع الإقليمي الأكثر عدالة. ويتعين كذلك توفير النماذج اللازمة لتعبئة الأشكال الملائمة من التمويل للمنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة وأسواق رأس المال الممكنة. ويتعين توفير نهج جديدة لتمويل المستخدمين النهائيين، ويشمل معظمها تعبئة المصادر المحلية لرأس المال. ويتعين على آليات السوق أن توفر الحوافز لتلافي إزالة الغابات ولصون الغابات والزراعة العضوية.

٢٤ - وأشير إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل الصناديق الوطنية المعنية بالمناخ بمشاركة القطاع الخاص بوصفها من الوسائل الهامة. وثمة حاجة إلى استكشاف مصادر جديدة أخرى للتمويل مثل بيع بدلات الانبعاثات في المزادات وتوسيع نطاق الضرائب التي على نمط آلية التنمية النظيفة لتشكل آليات كيوتو الأخرى. كما اقترحت صكوك تماثل تلك المستخدمة في إطار بروتوكول مونتريال. وأشار متحدثون آخرون إلى أهمية نظم الملكية الفكرية في الترويج لنقل التكنولوجيات.

٢٥ - وفي مجال التكييف، كانت التجربة مع تحويل التكييف محدودة بالنظر إلى أن الكثير من البلدان لا يزال في مرحلة دراسة جوانب الضعف الرئيسية على المستوى الوطني وتحديد الإجراءات اللازمة ذات الأولوية. واتفق على الحاجة إلى أن يعمل صندوق التكييف على نحو عاجل. وأشار بعض المتحدثين إلى أنه في حين أن العائدات من آلية التنمية النظيفة تمثل بداية هامة للصندوق للتصدي للتحديات المتوقعة، فإن ثمة حاجة لأن تقدم البلدان الصناعية أموالاً إضافية.

٢٦ - ووفرت المشاورات الوزارية المتعلقة بتعبئة التمويل للتصدي لتحدي المناخ أول فرصة هامة بعد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في بالي لمناقشة قضايا التمويل ونقل التكنولوجيا، وقدم مزيج وافر من الأفكار والتوقعات والخبرات والمشاهدات. و لم تبذل أية محاولة لاستخلاص استنتاجات فيما يتعلق بالأولويات الخاصة بالقطاعات المختلفة سواء أكانت الحكومات أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية أو لتحديد الإجراءات المحددة التي

يمكن أو ينبغي الاضطلاع بها. فقد كان الهدف هو توفير منبر للنقاش والتعلم بشأن قطاع التمويل ودوره في معالجة تحدي تغير المناخ. واستطاع الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود التعلم من بعضهم الآخر واستكشاف عمق الفرص المتاحة للسياسات البناءة التي تعبئ التمويل اللازم.

٢٧ - وعلى ذلك فقد وفرت المشاورات أساساً ممتازاً لمواصلة التفكير المبدع في التغييرات الواسعة اللازمة لزيادة الاستثمار في التكنولوجيات والممارسات التي تحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سواء أكانت نهج جديدة أو تلك التي تمثل توسيعاً أو زيادة للنماذج المجربة. وكانت اللهجة التي استخدمت طوال المشاورات متفائلة: فمازال يتعين عمل الكثير إلا أن الكثير قد تحقق بالفعل، وهناك أيضاً الكثير الذي يمكن تحقيقه.

ثالثاً - موجز للمشاورات الوزارية بشأن الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة

٢٨ - عكف الوزراء على حوار تفاعلي لتقييم تنفيذ المقرر د.إ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية وهو المقرر الذي اعتمد فيه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي "مجموعة كارتاخينا" والتطورات الأخيرة ذات الصلة باليونيب في إطار جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، فضلاً عن توفير مدخلات للمناقشات الجارية والقادمة في الجمعية العامة.

٢٩ - واستمع المشاركون في المشاورة الوزارية إلى عرض عام لحالة المشاورة غير الرسمية المعنية بالأنشطة البيئية في الأمم المتحدة قدمه السيد كلويد هيللير رواسانت من المكسيك والسيد بيتر كايورير من سويسرا وهما الرئيسان المشاركان للمشاورات غير الرسمية. وقدم السيد جواو باولو كابوبيانكو، نائب وزير البيئة البرازيلي عرضاً عاماً عن نتائج المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية: التحديات التي تواجه الإدارة البيئية الدولية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٣٠ - وأبرز فريق الخبراء تحت إشراف السيد مارتينويس فان شالكوك، وزير شؤون البيئة والسياحة في جنوب أفريقيا ويتألف من السيد فرانسيسكو سانتوس، نائب رئيس الجمهورية في كولومبيا؛ والسيدة كلوديا ماكميراي، مساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد جيمس ليابي، المدير العام للصندوق العالمي للحياة البرية؛ والسيد مارك هاللي، مدير التجارة والاستثمار في المعهد الدولي للتنمية المستدامة، القضايا قيد النظر. وتضمن الحوار التفاعلي أيضاً نقاشاً في الجلسة العامة أظهر خلاله العدد الكبير من المداخلات

البناءة من المشاركين الاهتمام الكبير بالمسألة. وناقش المشاركون مختلف خيارات العمل لكي تنظر فيه الحكومات واليونيب والمجتمع الدولي.

٣١ - وسوف يتطلب إصلاح الاتجاه الحالي لتدهور البيئة العالمية تعزيز الإدارة البيئية الدولية على جميع المستويات مما يتطلب بدوره أن تصبح المؤسسات والعمليات الدولية أكثر اتساقاً وفعالية وأن تزيد من تعاونها في معالجة التحديات البيئية العالمية الهامة القائمة والناشئة. واشترك وزراء البيئة من أنحاء العالم في الإعراب عن القلق بشأن هذه النقطة لدى اجتماعهم في مالمو، السويد، في الدورة الأولى لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في أيار/مايو ٢٠٠٠. وأدت هذه الدورة إلى سلسلة من المداولات الحكومية الدولية بشأن الإدارة البيئية الدولية في ٢٠٠١ واعتماد المقرر د.إ - ١/٧ بشأن الموضوع بواسطة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الاستثنائية السابعة التي عقدت في كارتاخينا، كولومبيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأبرز المجلس/المنتدى في مجموعة كارتاخينا التي اعتمدت في المقرر د.إ - ١/٧ الحاجة إلى تحقيق أفضل استخدام من الهياكل القائمة وأشاروا إلى الطابع التدريجي لتعزيز الإدارة البيئية الدولية. ومازال ينظر إلى مجموعة كارتاخينا على أنها استجابة هامة في مجال السياسات.

٣٢ - وقد تناولت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨] الذي يحدد جدول أعمال السياسات العالمية الذي اتفق عليه قادة العالم، ضمن جملة من المسائل الأخرى، الإدارة البيئية الدولية وخاصة في سياق إصلاح الأمم المتحدة. واتفقت الحكومات، في الفقرة ١٦٩ من النتائج على استكشاف إمكانية وضع إطار مؤسسي أكثر اتساقاً بما في ذلك هيكل أكثر تكاملاً للأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة من خلال النهوض بمجالات الاهتمام الرئيسية بما في ذلك تعزيز التنسيق، وتحسين المشورة والتوجيه في مجال السياسات، وتدعيم المعارف العلمية والتقييم والتعاون، والامتثال الأفضل للمعاهدات مع المراعاة الواجبة للاستقلال القانوني للمعاهدات والنهوض بدمج الأنشطة البيئية في إطار التنمية المستدامة الأكثر شمولاً على المستوى التشغيلي بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

٣٣ - ومتابعة للفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي، شرعت الجمعية العامة في ٢٠٠٦ في عملية تشاورية غير رسمية بشأن الإطار المؤسسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وهو العمل الذي تواصل بشأنها في ٢٠٠٧. وأصدر الرئيسان المشاركان للعملية التشاورية غير الرسمية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ورقة خيارات تبرز الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتحسين المشورة والتوجيه في مجال السياسات وتدعيم المعارف العلمية والتقييم

(٨) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

والتعاون والامتثال الأفضل للمعاهدات بالاقتران مع مراعاة الاستقلالية القانونية للمعاهدات والنهوض بدمج الأنشطة البيئية في إطار التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً على المستوى التشغيلي بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

٣٤ - وبلغت العملية التشاورية غير الرسمية في الجمعية العامة ذروتها بموجز صادر عن الرئيسين المشاركين يشكل الأساس لمزيد من المشاورات التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتبذل الجهود للنظر في مدى الحاجة إلى قرار محتمل يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية الدولية وطرائق هذا القرار. ويمكن أن يعالج هذا القرار الكيانات في نظام الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك اليونيب ويرتب لإجراء استعراضات دورية ويحدد صيغة المحادثات التي ستجرى في المستقبل. ويمكن أن يركز القرار على النهج العملية التي حظيت بالاهتمام في المشاورات بما في ذلك دور العلم والتنسيق المعتمد على المساءلة في منظومة الأمم المتحدة والتعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تراعي استقلاليتها القانونية. كما يمكن إسناد الاهتمام للخيار المتعلق بالنداءات المدمجة المنتظمة للحصول على دعم مالي لبناء القدرات في البلدان النامية بواسطة نظام الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٣٥ - ورحب المشاركون بالعمل الذي اضطلع به الرئيسان المشاركان للمشاورة غير الرسمية. وأشاروا إلى أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر بشأن العناصر الواردة في ورقة الخيارات، فإنها وثيقة شديدة الأهمية والفائدة، كما أشاروا إلى أهمية مساهمة اليونيب، بما في ذلك مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في المناقشات الجارية. ودعا بعض المشاركين إلى تعزيز دور ومهام المجلس/المنتدى.

٣٦ - وقال العديد من المشاركين إن هناك خطراً من أن يتجاوز الطابع الملح للمشاكل البيئية وحجمها قدرة المؤسسات القائمة. كما قيل إن هيكل الإدارة البيئية الدولية الحالية ينطوي على العديد من جوانب القوة بما في ذلك أنه يتسم بطابع اللامركزية والتخصص والمرونة النسبية. وأضافوا أنه يتعين زيادة فعالية وكفاءة الهيكل المؤسسي الحالي. كما ذكر أن اليونيب قطع أشواطاً هامة في هذا المجال بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيته المتوسطة الأجل. وفي هذا السياق، امتدح المشاركون دور اليونيب في مجموعة التنمية في الأمم المتحدة، وتعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن البيئة والفقر، ومشاركته كوكالة غير مقيمة في البرامج الرائدة بشأن "أمم متحدة واحدة".

٣٧ - وذكر المشاركون في المشاورة إن الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة ذات طابع تدريجي، وأشاروا إلى اهتمامهم بمواصلة الإسهام في المناقشات. وأشار ممثلو الحكومات

والمجتمع المدني إلى أن زيادة الاستثمارات في البيئة ولا سيما في مجال التخفيف والتكيف مع تغير المناخ تضيف بعداً جديداً إلى الإدارة البيئية الدولية والسياسات البيئية الوطنية. وقال العديد منهم إن ثمة حاجة إلى تنفيذ ترتيبات الإدارة الرشيدة الملائمة بالنسبة لتلك الاستثمارات لضمان إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وتوفر عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية فرصة لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة. وينبغي النظر إلى اليونيب في سياق خيارات التعزيز أو الإصلاح أو الارتقاء. وأبرز العديد من المندوبين أهمية الإبقاء على المقر الرئيسي لليونيب في نيروبي، كينيا. فالزيادة المطردة في الاهتمام السياسي الذي يسند للبيئة يدعم عملية الإصلاح هذه، ويتزايد الاعتراف بأنه لا يمكن الفصل بين استدامة البيئة والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. كذلك فإن تعميم البيئة في مختلف القطاعات الأخرى، والعمل في نفس الوقت على تعزيز دور وزارات البيئة سيتيح التكامل اللازم بين الاعتبارات البيئية. وجرى التأكيد على أن من الضروري دمج التحديات البيئية في التخطيط الإنمائي والاستراتيجيات الاقتصادية. وينبغي أن يشجع تنفيذ الشراكات الجديدة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة. وقال العديد من المشاركين إن من الضروري زيادة تعزيز دور فريق إدارة البيئة.

٣٩ - وذكرت المشاورة أن استراتيجية اليونيب المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ تشكل خطوة هامة في مجال تعزيز الدعم البرامجي الذي يقدمه اليونيب للجهود المبذولة لتدعيم الإدارة البيئية الدولية الكامنة في مجموعة كارتاخينا.[٩] ودعا الكثير من الوفود إلى مواصلة تدعيم القاعدة المالية لليونيب ولا سيما لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وجرى إبراز الدور الذي يضطلع به اليونيب في تدعيم القاعدة العلمية للأمم المتحدة ودولها الأعضاء ولا سيما البلدان النامية، ورأى بعض المشاركين أن الاعتبار الحالي لبرنامج مراقبة البيئة، وهو رؤية عام ٢٠٢٠، يمكن أن يسهم في هذا المجال.

٤٠ - وأعرب عن التأييد لمحور البيئة للأمم المتحدة بعد إصلاحه فضلاً عن الزيادة في موارده المالية. وتتطلب التحديات البيئية المعقدة والمتنامية والمترابطة استجابة منسقة بما في ذلك في قطاعات السياسات الأخرى غير البيئية. ونوقشت طائفة من التدابير من بينها النهوض بالتنسيق فيما بين المؤسسات التي تشارك حالياً في المسائل البيئية وزيادة التعاون مع

(٩) تشير مجموعة كارتاخينا إلى توصيات الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم بشأن الإدارة البيئية الدولية. وقد اعتمد مجلس الإدارة تقرير الفريق الذي يتضمن توصياته في مقرره د.إ - ١/٧ المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ ويرد في التذييل المرفق بذلك المقرر.

الوكالات المتعددة الأطراف ذات الولاية الاقتصادية والإنمائية. وأبرز بعض المندوبين العمل الجاري في الفريق العامل المشترك المخصص المعني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بوصفه مثالاً يحتذى.

٤١ - ونوقشت مسألة تعزيز اليونيب أو الارتقاء به إلى مستوى الوكالة المتخصصة بسلطات مقابلة لتعزيز التنسيق الأفضل. فضلاً عن احتمال إنشاء منظمة جديدة للأمم المتحدة في مجال البيئة. كما أدرجت فكرة إنشاء منظمة جامعة للبيئة تتعامل مع التنمية المستدامة وتضم اليونيب ومرفق البيئة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقال أحد المشاركين إنه يتعين ألا تؤدي عملية الإصلاح إلى اتفاقات جديدة ملزمة قانوناً. وأشار كثيرون إلى الحاجة إلى نهج متكامل إزاء الإدارة البيئية الدولية. والتزم الوزراء ورؤساء الوفود بمواصلة الحوار بشأن كيفية دفع عملية تطوير الإدارة البيئية الدولية.

٤٢ - وجرى التشديد على أهمية إشراك وزراء الخارجية وغيرهم في المداولات مع الإشارة بصورة محددة إلى المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل، في خضم السعي إلى إيجاد طريق للمضي قدماً فقد أُشير إلى ضرورة أن يكون شكل المنظمة تبعاً لوظيفتها وأن تكون الأولوية الأولى هي توضيح أهداف المجتمع الدولي.

٤٣ - وأكد الكثيرون مدى الالتقاء في وجهات النظر. وكان هناك تأييد عام للحاجة إلى زيادة تعزيز اليونيب بما في ذلك من خلال تعزيز وجوده الإقليمي، وقاعدته المالية وقدرته على التنفيذ فيما يتعلق بخطة بالي الاستراتيجية مع النظر أيضاً في الخيارات الأخرى الأكثر طموحاً لتعزيز الإدارة البيئية الدولية من خلال الحوار المفتوح. وفي هذا السياق قال بعض المشاركين إن من الضروري أن نكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بالمصطلحات ومجالات الالتقاء. وأبرز معظم المشاركين أهمية مواصلة اتخاذ الخطوات الفورية لزيادة تعزيز اليونيب.

020608 270508 08-35058 (A)